

مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللَّهِ نَبِيُّهُ وَالنَّاسُ بِأَفْعَالِهِمْ

فِي ضَوْءِ عَامِ أَصُولِ الْفَقْهِ

بِقَلَمِ

الدكتور / ديار عبد الجواد حوطة

مقدمة

الحمد لله يصطفى من الملائكة رسلا إنه سميع بصير. وأشهد أن لا إله إلا الله الحكيم الخبير. وأشهد أن سيدنا محمدا عبد الله المجتنبى ورسوله المصطفى. صلى الله عليه وسلم وعلى إخوانه أنبياء الله الأخيار الأطهار وسلم تسليما كثيرا. وبعد

فإن مسألة عصمة الأنبياء تكلم فيها علماء التوحيد. وعلماء أصول الفقه. تكلم فيها علماء التوحيد باعتبار أن النبوات أحد موضوعاته. وتكلم فيها علماء الأصول باعتبار أن فعل النبي قسم من أقسام السنة التى هى الأصل الثانى من مصادر التشريع.

ولما كان موضوع علم أصول الفقه . الأدلة الموصلة إلى الأحكام الشرعية المبحوث عنها فيه وأقسامها واختلاف مراتبها وكيفية استئثار الأحكام الشرعية منها. وكان تخصصى الدقيق فى علم أصول الفقه ورأيت أن الخلاف فى هذه المسألة بلغ ذروته وجاوز مداه حتى يصعب على القارئ الخروج بنتيجة شافية أو حكم قاطع. لما كان الأمر كذلك استعنت بالله تعالى أن أكتب فى هذا الموضوع. الخطير شأنه. العظيم قدره. راجيا منه أن يوفقنى إلى كشف النقاب. والوصول إلى الصواب من أقصر طريق. وقسمت البحث إلى فصلين. الأول. فى عصمة الأنبياء. والثانى. فى حكم التأسى بأفعال النبي صلى الله عليه وسلم. فأقول وبالله التوفيق.

الفصل الأول

أ - تعريف العصمة :

العصمة لغة. الحفظ والامساك .

وشرعا . حفظ العبد عما يشينه ويسقط قدره حفظا لازما وذلك بفضل الله ولطفه. ولكن على وجه يبقى اختياره في الاقدام على الطاعة والامتناع عن المعصية. لا بأن يكون مجبورا على ذلك بالطبع كالملائكة^(١).

وقيل : أن يختص المعصوم في نفسه أو بدنه بخاصية تقتضى امتناع إقدامه على المعصية.

وقيل : أن لا يمكن المعصوم من الإتيان بالمعصية.

وقيل : إنها القدرة على الطاعة وعدم القدرة على المعصية^(٢).

والتعريف الأول هو الراجح عندى؛ لأنه يوضح المعرف بأوصافه المميزة له. مع إفادة أنه لم يخرج عن إنسانيته. أما غيره فيفيد أن المعصوم لا يمتنع من فعل المعصية إلا بوجود أسباب. وهذا غير مستساغ عقلا؛ لأنه لو كان كذلك لما استحق المعصوم على عصمته مدحا. ولبطل الأمر والنهى والثواب والعقاب^(٣).

ب - النبى والرسول والفرق بينهما :

النبى فى اللغة : وصف من النبأ وهو الخبر لما له من شأن مهم. ويصح فيه معنى

(١) نهاية السؤل شرح منهاج الوصول فى علم الأصول ٢/١٩٥ ط صبيح

(٢) إرشاد الفحول للشوكانى ص ٣٤ ط الحلبي ١٣٥٦ هـ ١٩٣٧ م

(٣) إراجع كتاب. محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين لفخر الدين الرازى ص ٢١٨

نشر مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة

الفاعل والمفعول؛ لأنه منبئٌ عن الله ومنبأ عنه. والنبى بالتشديد أكثر استعمالاً أبدلت الهمزة فيه باء أو هو من النبوة وهى الرفعة والشرف.

وفي الشرع : إنسان ذكر حر من بنى آدم سليم عن منقر. أوحى إليه بشرع يعمل به وإن لم يؤمر بتبليغه.

وأما الرسول . فيعرف شرعاً بما عرف به النبى شرعاً مع التقييد بقولنا: وأمر بتبليغه؛ فيبينها العموم والخصوص المطلق؛ لأن كل رسول نبى ولا عكس.

وجعل بعضهم الرسول أعم؛ لأن الرسل تكون من الملائكة.

وقال العلامة التفتازانى^(٤) : هما متساويان.

وقيل : بينها العموم والخصوص الوجهى؛ لأن النبى فقط . من أوحى إليه بشرع يعمل به واختص به. والرسول فقط . من أوحى إليه بشرع يعمل به ويبلغه لغيره ولم يختص بشئ منه. فان اختص بالبعض وبلغ البعض فهو نبى ورسول.

شرح التعريف : خرج بالانساق . بقية الحيوانات. وكفر من قال فى كل أمة نذير. بمعنى فى كل جماعة من الحيوانات رسول. وأما قوله تعالى

« وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ »^(٥)

فهو فى أمم البشر الماضية. وخرج بالذكر الأئتى. بناء على أنه يقال لها: إنسان. وقال بعضهم: يقال لها: إنسانة. كما قال القائل:

إنسانة فتانة :: بدر الدجى منها خجل

(٤) التفتازانى . هو مسعود بن عمر بن عبد الله. الملقب بسعد الدين. العلامة الشافعى. الأصول. المفسر. المحدث. البلاغى. ولد بفتازان من بلاد خراسان سنة ٧١٢ هـ ١٣١٢م وإليها نسب. وقد بلغت تصانيفه شهرة ذائعة منها. التلويح فى كشف حقائق التنقيح فى الأصول. وحاشية على شرح العضد لمختصر ابن الحاجب فى الأصول أيضاً. توفى بسمرقند ٨٩١ هـ ١٣٨٩م (هامش كتابنا). أركان الحكم ص ٢٢ نقلا عن بعض كتب التراجم

(٥) سورة فاطر آية ٢٤

وعليه فتكون الأنثى خرجت بالإنسان. والقول بنبوة مريم وآسية امرأة فرعون. وحواء. وأم موسى - واسمها يوحاند - بالذال المعجمة. وهاجر. وسارة. مرجوح. قال صاحب بدء الأمالى.

وما كانت نبيا قط أنثى : ولا عبد وشخص ذو فعال. «أى فعل قبيح» وخرج بالحر. الرقيق. ولا يرد لقمان، لأنه لم يكن نبيا. بل كان تلميذاً للأنبياء فقد ورد أنه كان تلميذاً لألف نبى. وخرج بقولنا: من بنى آدم. الجن والملائكة. بناء على أن الإنسان مأخوذ من النوس. وهو التحرك. يقال: ناس إذا تحرك. فيشمل الجن والمملك فيحتاج إلى إخراجها بما ذكر. وأما على أنه مأخوذ من الأنس فيختص ببنى آدم فلا يحتاج لإخراجها بما ذكر. ولا يرد قوله تعالى

«يَمَعَشَرُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنْكُمْ» (٦)

لأن معناه - والله أعلم - ألم يأتكم رسل من بعضكم. وهم الإنس. أو المراد يرسل الجن. السفراء منهم. أى الثواب منهم عن الرسل. لا رسل من عند الله تعالى. ولا يرد أيضا. قوله تعالى

«اللَّهُ يَصْطَلِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ» (٧)

لأن معناه - والله أعلم - أنهم سفراء بين الله وبين أنبيائه؛ ليلفحهم عن الله تعالى الشرائع. وخرج بالسليم عن المنفر غير السليم عنه. فمن كان فيه منفر كعمى وبرص وجذام. لم يكن نبيا ولا رسولا.

ولا يرد بلاء أيوب. وعمى يعقوب ، لأنه أمر ظاهرى وليس حقيقيا. ولا يرد أيضا بناء على أنه حقيقى؛ لطروه بعد تقرير النبوة. والكلام فيما قارنها (٨).

ج - عدد الأنبياء والرسل

اختلف فى عدد الأنبياء . فقليل : مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا. وقيل : مائتا مائتا ألف وأربعة وعشرون ألفا. كما اختلف فى عدد الرسل منهم فقليل : ثلاثمائة وثلاثة عشر. وقيل : وأربعة عشر. وقيل : وخمسة عشر.

(٦) سورة الأنعام آية ١٣٠

(٧) سورة الحج آية ٧٥

(٨) تحفة المريد للشيخ إبراهيم بن محمد البيجورى على جوهره التوحيد للشيخ إبراهيم اللقانى مطبعة الاستقامة بالقاهرة ص ٧، ٨، ٩

والأسلم . الامساك عن ذلك^(٩)؛ لقوله تعالى:

« مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ »^(١٠)

د - حاجة الناس للرسول .

اقتضت حكمة الله تعالى أن تكون حياة البشر على مرحلتين . مرحلة الحياة الدنيا وفيها العمل . ومرحلة الحياة الآخرة وفيها الثواب والعقاب . الثواب بالنعيم المقيم جزاء العمل الحسن . والعقاب بالعذاب الأليم جزاء العمل القبيح . قال تعالى

« فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ »^(١١) وَمَنْ يَعْمَلْ

مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ »^(١٢)

ولما كان الحسن والقبح بمعنى ترتب الثواب والعقاب مما لا يستقل العقل البشرى بإدراكه؛ لتفاوت الناس في مواهبهم العقلية؛ فقد يرى إنسان شيئا فيحكم بحسنه . بينما يحكم إنسان آخر على نفس هذا الشيء بالقبح . بل إن الشخص الواحد قد يختلف حكمه من حين لآخر فيندم في وقت على فعل فعله في زمن سابق أو على عدم فعل لم يفعله في حينه .

لما كان الأمر كذلك . كان لابد من بيان الشرع للحسن والقبح^(١٣) . والأوامر والنواهي ليكون الانسان على بصيرة من أمره . فان شاء زكى نفسه . وإن شاء دساها . فأرسل الله الرسل مبشرين ومنذرين حتى لا يكون عذر لمعتذر قال تعالى

(٩) تحفة المريد للشيخ ابراهيم بن محمد البيجورى على جوهرة التوحيد للشيخ ابراهيم اللقاني مطبعة الاستقامة بالقاهرة ص ٨٠٧ . ٩

(١٠) سورة غافر آية ٧٨

(١١) سورة الزلزلة الآيتان ٧ ، ٨

(١٢) يراجع في تفصيل بيان الحسن والقبح كتابنا أركان الحكم ط ١٩٨٠م من ص ١٨ إلى ص ٤٠

«رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ
حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ» (١٣)

كما اقتضت رحمة الله تعالى أن لا يصيب العذاب من لم تبلغه الدعوة فقال

«وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا» (١٤)

وزيادة في عميم فضله اختار هؤلاء الصفوة من البشر حتى يوجد الانس والتفاهم
التامان.

قال تعالى «لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ
مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ
رَءُوفٌ رَّحِيمٌ» (١٥).

وقال عز وجل

«هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ» (١٦)

(١٣) سورة النساء آية ١٦٥

(١٤) سورة الاسراء آية ١٥

(١٥) سورة التوبة آية ١٢٨

(١٦) سورة الجمعة آية ٢

لأن من هو من جنس القوم يشعر بشعورهم. ويعلم ما في استطاعتهم وما هو فوق طاقتهم فلا يشق عليهم.

وليكون الأمر بيننا واضحا كانت لغة الرسول والمرسل إليهم واحدة. قال تعالى:

« وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ ۚ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ^ط » (١٧)

إذن إرسال الرسل ضرورة حتمية وقد حققها الله لعباده؛ رحمة بهم؛ فانه الرؤوف الرحيم.

هـ - وجوب الايمان بالرسول .

يجب الايمان بأن الله تعالى أرسل رسلا كثيرين لا يعلم عددهم إلا هو. كما يجب الايمان بخمسة وعشرين على التفصيل. ذكر الله تعالى منهم ثمانية عشر في أربع آيات متواليات في سورة الأنعام^(١٨) هم. ابراهيم، اسحق، يعقوب، نوح، داود، سليمان، أيوب، يوسف، موسى، هارون، زكريا، يحيى، عيسى، إيلياس، اسماعيل، اليسع، يونس، لوط. والسبعة الباقون هم. إدريس، هود، شعيب، صالح، ذو الكفل، آدم، محمد. عليهم جميعا أفضل الصلاة وأزكى السلام.

والايمان يكون بكل واحد منهم. فمن آمن ببعض وأنكر بعضا آخر كان كافرا. قال تعالى

« ءَاَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ ۚ وَالْمُؤْمِنُونَ ^ج
كُلٌّ ءَاَمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكُوتِهِ ۚ وَكُتِبَ عَلَيْهِ ۚ وَرُسُلُهُ ۚ
لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ ۚ » (١٩)

(١٧) سورة ابراهيم آية ٤

(١٨) الأربع آيات من سورة الأنعام هي أرقام ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦

(١٩) سورة البقرة آية ٢٨٥

وقال جل شأنه « إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ
وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ
بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ
سَبِيلًا ۝ أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا
لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا » (٢٠).

و - أقوال العلماء في عصمة الأنبياء .

بعد أن أمطنا اللثام عن حقيقة العصمة. والنبي والرسول. وحاجة الناس إلى الرسل. ووجوب الإيمان بهم. نشرع في بيان أقوال العلماء في عصمتهم. ولما كانت هذه الأقوال متناثرة في كتب التوحيد والأصول. حاولت أن أجمعها في إيجاز مفهم لا هو بالطويل الممل. ولا بالقصير المخل؛ ليخرج القارىء بنتيجة قد يصعب عليه الخروج بها من الكتب السالفة فأقول:

تنحصر الصفات المراد عصمة الأنبياء منها في . الكفر، الكذب عمدا، الكذب خطأ، الكبائر، صفائر تزرى بمناصبهم - وهى التى يطلق عليها صفائر الخسة، صفائر لا تزرى بمناصبهم. وحياة الأنبياء مرحلتان. وإليك البيان.

مرحلة ما قبل النبوة .

اتفقت الأمة على كون الأنبياء معصومين في هذه المرحلة عن الكفر. ولم يخالف في ذلك إلا الفضلية^(٢١) من الخوارج؛ فانهم يعتقدون أن ما يطلق عليه اسم العصيان فهو كفر. وقد جوزوا المعاصى على الأنبياء فجوزوا عليهم الكفر.

(٢٠) سورة النساء . الآيتان ١٥٠، ١٥١

(٢١) الفضلية . طائفة من الخوارج يقولون: إن كل معصية صغرت أو كبرت. فهى شرك. وإن صفائر المعاصى مثل

وقولهم هذا فاسد ؛ لأنه لو جاز الكفر على الأنبياء لكان الاقتداء بهم واجبا؛ لأن الله تعالى أمر باتباعهم. والاتباع في الكفر حرام فيدل على فساد قولهم.

وذهب القاضي أبو بكر^(٢٢) وأكثر أهل السنة وكثير من المعتزلة^(٢٣) إلى أنه لا يمتنع عقلا إرسال من أسلم وأمن بعد كفره. وقالوا: إنه لا يمتنع عليهم المعصية كبيرة كانت أو صغيرة.

وذهبت الروافض^(٢٤) إلى امتناع كل الصفات؛ لأن ذلك مما يوجب هضمهم في النفوس واحتقارهم والنفرة من اتباعهم. وهو خلاف مقتضى الحكمة من بعثة الرسل.

وذهبت المعتزلة إلى المنع إلا في الصفات

وقد رجح الآمدي^(٢٥) رأى القاضي ومن تبعه حيث قال: والحق ما ذكره القاضي؛ لأنه لا سمع قبل البعثة يدل على عصمتهم عن ذلك. والعقل دلالة مبنية على التحسين والتقبيح العقلي^(٢٦).

ملاحظة : من المعلوم أن من جوز الكفر فانه يجوز بقية الصفات من باب أولى.

كبارها. ويقولون: إن الحجة في الخبر عن الرسول لا تعقل إلا بتقليد أهل الثقة من العلماء الصالحين (هامش تحقيق المحصول ص ٣٤٠ ج ١ د/ فياض ط جامعة الإمام محمد بن سعود ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩م

(٢٢) القاضي أبو بكر. هو محمد بن عبدالله بن محمد المعروف بابن العربي الاشبيلي. ولد بـاشبيلية ٤٦٨ هـ وتوفي في مراكش ورحل ميتا إلى مدينة فاس ودفن بها ٥٤٣ هـ (باختصار من تحقيقنا لكتاب. رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ص ٧ استنسل نقلا عن كتاب شجرة النور الزكية من ص ١٣٦)

(٢٣) المعتزلة هم. أصحاب واصل بن عطاء الذي اعتزل مجلس الحسن البصري؛ لأنه يقرر أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر (باختصار من المصدر السابق ص ١٧١ نقلا عن كتاب الملل والنحل للشهرستاني ١/٧٥ ط/ حجازي بالقاهرة سنة ١٩٤٨م

(٢٤) الروافض . فرقة تحتها عشرون فرقة (المصدر السابق نقلا عن كتاب. الفرق بين الفرق من ص ٢٢

(٢٥) الآمدي . هو علي بن أبي محمد بن سالم البخلي. الفقيه الأصولي. الملقب بسيف الدين المكنى بأبي الحسن. ولد ٥٥١ هـ ١١٥٦م نشأ حنبليا ثم تمذهب بمذهب الشافعي. وتنقل بين آمد وبغداد والديار المصرية والشام فكان مصباحا منيرا. تبلغ تصانيفه نحو العشرين. منها. الإحكام في أصول الأحكام، منتهى السؤل في علم الأصول. توفي بدمشق ٦٣١ هـ ١٢٣٣م (هامش كتابنا أركان الحكم ص ٢٦ نقلا عن الفتح المبين في طبقات الأصوليين للمراغي ٥٧/٢)

(٢٦) الأحكام في أصول الأحكام للآمدي ١/١٥٦/مؤسسة الحلبي

مرحلة ما بعد النبوة .

اتفقت الأمة على أن الأنبياء بعد البعثة معصومون من الكفر إلا الشيعة^(٢٧) فقد جوزوا إظهار الكفر على سبيل التقية. واحتجوا بأن إظهار الإسلام إذا كان مفضيا إلى القتل كان إظهاره إلقاء النفس في التهلكة وهو غير جائز.

وقولهم هذا باطل ؛ لأنه يفضى الى خفاء الدين بالكلية؛ ولأنه لو جاز ذلك لكان أولى الأوقات به مبدأ ظهور الدعوة؛ لأن الخلق في ذلك يكونون بالكلية منكرين له. وكان يلزم أن لا يجوز لأحد من الأنبياء إظهار الدعوة؛ ولأن الخوف الشديد كان حاصلا لآبراهيم عليه السلام في زمان غرود. ولموسى عليه السلام في زمان فرعون مع أنها لم يمتنع عن الدعوة.

أما الكذب عمدا فالاتفاق قائم على عصمتهم منه. بل ومن كل ما يخل بصدقهم فيما دلت المعجزة على صدقهم فيه من دعوى الرسالة والتبليغ عن الله تعالى.

أما الكذب بطريق الغلط والنسيان فقد منعه الجمهور؛ لأن المعجزة تدل على امتناعه.

وجوزه القاضي أبو بكر ؛ لأن المعجزة إنما تدل على أمتناعه عمدا لا خطأ. أما الكبائر. فقد ذهب الأكثرون من أهل العلم الى عصمة الأنبياء منها بعد النبوة. وحكى القاضي أبو بكر الاجماع على ذلك من المسلمين. وكذلك حكاه ابن الحاجب^(٢٨) وغيره من متأخري الأصوليين. وذلك لوجوه.

الأول . لو صدرت الكبيرة عنهم لكانوا أقل درجة من عصاة الأمة. وذلك غير جائز بيان الملازمة. أن درجات الأنبياء في غاية الشرف. وكل من كان كذلك كان صدور الذنب عنه أفحش.

(٢٧) الشيعة . هم الذين شايعوا عليا رضى الله عنه وقالوا بامامته وخلافته. وهم خمس فرق. كيسانية، زيدية، إمامية، غلاة، اسماعيلية. (هامش تحقيق كتاب. رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ص ٢٤١ نقلا عن كتاب الملل والنحل للشهرستاني ص ٢٣٤)

(٢٨) ابن الحاجب. هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الملقب بجمال الدين. وكنيته. أبو عمرو. ولد باسنا من صعيد مصر ٥٧٠ هـ وتوفي بالاسكندرية ودفن بها ٦٤٦ هـ له مؤلفات جليلة القدر عظيمة المنزلة. وقد استفينا الكلام عنه في القسم الدراسى من رسالتنا لنيل الدكتوراه.

قال تعالى

« يٰٓنِسَآءَ النَّبِىِّ مَن يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَحِشَةٍ مُّبِينَةٍ يُضَعَفْ

لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ^{٢٩} وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا^(٢٩) »

ولذلك أيضا كان حد العبد نصف حد الحر. والنبي لا يكون أقل حالا من الأمة بالاجماع.

الثانى. أن بتقدير إقدام النبي على الفسق وجب أن لا يكون مقبول الشهادة؛ لقوله تعالى

« إِن جَاءَكَ^{٣٠} فَاسِقٌ^{٣٠} بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا^(٣٠) »

لكنه مقبول الشهادة. وإلا كان أدنى حالا من عدول الأمة.

الثالث. أن بتقدير إقدامه على الكبيرة يجب زجره عنها ولم يكن إيذاؤه محرما. لكنه محرم؛

لقوله تعالى

« إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا

وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا^(٣١) »

الرابع. لو أتى بالكبيرة لوجب علينا الاقتداء به فيها؛ لقوله تعالى

« فَاتَّبِعُونِي^(٣٢) »

فيفضى إلى الجمع بين الوجوب والحرمة. وهذا محال.

(٢٩) سورة الأحزاب آية ٣٠

(٣٠) سورة الحجرات آية ٦

(٣١) سورة الأحزاب آية ٥٨

(٣٢) آل عمران ٣٦

أما الصغائر التي تزرى بمناصبهم كذائل الأخلاق والدناءات وسائر ما ينفر منهم كسرقة لقمة والتطفيف بحجة. فالاتفاق قائم على عصمتهم عنها.

أما الصغائر التي لا تزرى بمناصبهم وليست من الدناءات فقد اختلف فيها هل هي جائزة أم ممتعة؟ وإذا كانت جائزة فهل وقعت أم لا؟

نقل إمام الحرمين^(٣٣) والكنيا^(٣٤). وابن الحاجب عن الأكثرين. الجواز عقلا. ونقل إمام الحرمين وبعض الأصوليين عن الأكثرين. عدم الوقوع. لكن قال إمام الحرمين: الذي ذهب إليه المحصلون أنه ليس في الشرع قاطع في ذلك نفيا أو إثباتا. والظواهر مشعرة بالوقوع.

ونقل القاضي عياض^(٣٥) تجويز الصغائر ووقوعها عن جماعة من السلف. وجماعة من الفقهاء والمحدثين. قالوا: لا بد من تنبيههم عليه إما في الحال على رأى جمهور المتكلمين. وإما قبل وفاتهم على رأى البعض.

والإمام الرازى^(٣٦) يرى عدم وقوع ذنب منهم على سبيل القصد صغيرا كان أم كبيرا. أما السهو فقد يقع منهم بشرط أن يتذكروه في الحال وينبهوا غيرهم على أن ذلك كان سهوا^(٣٧).

(٣٣) إمام الحرمين عبدالله بن محمد بن يوسف بن محمد بن حيوية الجوينى. أصولى. أديب فقيه. شافعى. يكنى بأبى المعالى. ويلقب بضياء الدين. ولد ٤١٩ وتوفى ٤٧٨ هـ (باختصار من القسم التحقيقى لكتاب رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ص ١٢ نقلا عن الفتح المبين في طبقات الأصوليين للمراغى ١/٢٦٠).

(٣٤) الكيا. هو على بن محمد بن على الطبرى. الملقب بعماد الدين المعروف بالكيا الهراسى. أصولى مفسر ولد ٤٥٠ هـ وتوفى ٥٠٤ هـ (باختصار من هامش كتابنا أركان الحكم نقلا عن بعض كتب التراجم).

(٣٥) القاضى عياض. هو. عياض بن موسى بن عياض بن عمرو اليحصبى. السبئى أبو الفضل. ولد ٤٧٦ هـ ١٠٨٣م وتوفى ٥٤٤ هـ ١١٤٩م (راجع بالتفصيل فى كتاب الأعلام الطبعة الرابعة ١٩٧٩م نشر دار العلم للملايين ٩٩/٥).

(٣٦) الإمام الرازى. هو. محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن على التميمى البكرى الطبرستانى. الملقب بفخر الدين. المكنى بأبى عبدالله. المعروف بابن الخطيب. ولد بالرى ٥٤٤ هـ. له مؤلفات لا يحصىها العدد توفى ٦٠٦ هـ (هامش كتابنا. أركان الحكم نقلا عن بعض كتب التراجم).

(٣٧) المحصول. الجزء الأول من القسم التحقيقى ص ٣٤٤.

ومن العلماء من قال : إنه لا يجوز أن يقع منهم ذنب صغيرا كان أم كبيرا. لا عمدا ولا سهوا. ولا من جهة التأويل؛ فقد نقل ابن حزم^(٣٨) في الملل والنحل عن ابن فورك^(٣٩) وغيره. أنهم معصومون من الصغائر جميعا. وقال: إنه الذي ندين الله به. واختاره ابن برهان. وحكاه النووى فى زوائد الروضة عن المحققين. قال القاضى حسين: وهو الصحيح من مذهب أصحابنا. يعنى الشافعية.

وقال تاج الدين السبكي فى كتابه^(٤٠). رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب: والمختار عندنا. امتناع ذلك كله على وجه من العمد والسهو. وهو رأى الاستاذ أبى اسحق. والقاضى عياض وأبى الفتح الشهرستانى. وأبى^(٤١) رضى الله عنه^(٤٢). وغيرهم من أصحابنا ومن المخالفين.

فان قلت : لا يلزم من تجويز الصغائر سهوا نقص من رتبهم ولا حط من مقاديرهم فحالة السهو مغفورة لا ذنب فيها. والحل والحرمة على أصلكم ليسا من صفات الأعيان فلا فرق فى حالة بين صدور الطاعات والمعاصى. قلت: نحن لا ننكر أنه لا ذنب فى تلك الحال. ولكن الفعل من حيث هو منهى عنه؛ فربما تخيل رائيه النقص فى فاعله غير متأمل أنه فعله عمدا أو سهوا. وهو أيضا مكروه للشارع. وإنما لم يؤاخذ عليه، لعذر الغفلة ورتبتهم أجل من الاقدام على مكروه البارى سبحانه وتعالى. وهو أيضا. ربما سمي بالحرام^(٤٣)

(٣٨) ابن حزم. هو. على بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن معدان ابن سفين بن يزيد. مولى يزيد بن أبى سفيان بن صخر بن حرب بن أمية بن عبدشمس الأموى. كنيته. أبو محمد. وأصل أسرته بفارس. ولد بقرطبة ٣٨٤ هـ له مؤلفات عظيمة منها الأحكام، المحلى توفى فى أواخر شعبان ٤٥٦ هـ (هامش ص ٨٥ من القسم التحقيقى لكتاب رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب نقلا عن بعض كتب التراجم).

(٣٩) ابن برهان. أحمد بن محمد الوكيل المعروف بابن برهان وكنيته أبو الفتح. فقيه شافعى أصولى. ولد فى شوال ٤٤٤ هـ له مؤلفات منها فى أصول الفقه. البسيط، الوسيط، الأوسط، الوجيز توفى ٥٢٠ هـ (هامش ص ٩ المصدر السابق نقلا عن بعض كتب التراجم)

(٤٠) تاج الدين السبكي. هو. عبد الوهاب بن على بن عبد الكافى بن على بن تمام. السبكي ولد بالقاهرة ٧٢٧ هـ وتوفى ٧٧١ هـ. له الكتب المشهورة فى علوم عدة منها رفع الحاجب، جمع الجوامع، الطبقات الى غير ذلك وقد استفينا الكلام عنه فى القسم الدراسى من رسالتنا التى نلنا بها الدكتوراه.

(٤١) الشهرستانى. محمد بن عبد الكريم بن أحمد أبو الفتح الشهرستانى. ولد ٤٧٩ هـ ١٠٨٦ هـ وتوفى ٥٤٨ هـ ١١٥٣م (يراجع بالتفصيل كتاب الأعلام ٦/٢١٥/الطبعة الرابعة ١٩٧٩ دار العلم للملايين)

(٤٢) على بن عبد الكافى بن على بن تمام بن يوسف بن تمام بن حامد بن يحيى بن عمر بن عثمان بن على بن سوار ابن سليم. السبكي ولد ٦٨٣ هـ وتوفى ٧٥٦ هـ (استوفينا الكلام عنه فى القسم الدراسى من رسالتنا)

(٤٣) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب القسم التحقيقى ص ٢١٧

رأينا في الموضوع .

بعد استعراض الآراء فإني أرجح القول بامتناع وقوع المعاصي من الأنبياء سواء على سبيل العمد أم على سبيل السهو. قبل البعثة وبعدها للأسباب الآتية.

أولا . وجاهة ما قاله تاج الدين السبكي

ثانيا . أنبياء الله اصطفاهم ربهم. واختارهم خالقهم ليلفخوا عنه. والحكيم يختار الأطهار.

ثالثا . ما يعتبرهم من نقص الكمال الذي يليق بهم يفتح باب الريبة التي يروجها أعداء الدين، ليشككوا طلاب الحق في دينهم. والوقائع في ذلك كثيرة.

رابعا . وردت في القرآن الكريم آيات كثيرة تنهى على هؤلاء الصفوة؛ ففي موضع واحد من سورة الأنعام امتدح الله ثمانية عشر منهم ناعتا لهم بالهداية والاجتناء.

قال الله تعالى : « **وَتِلْكَ جُتِّنَا** »

ءَاتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ ۖ نَرَفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّسَاءِ
إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿٨٣﴾ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ
كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ
وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَارُونَ وَكَذَٰلِكَ
نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ
كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴿٨٥﴾ وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُوسُفَ
وَلُوطًا وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٨٦﴾ وَمِن آبَائِهِمْ
وَذُرِّيَّتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ وَأَجْنِبِينَ لَهُمْ هَدَيْنَاهُمْ إِلَى صِرَاطٍ
مُّسْتَقِيمٍ ﴿٤٤﴾

(٤٤) سورة الأنعام آية (٨٣ - ٨٥) .

إلى غير ذلك من الآيات الكريمة التي يضيق المقام عن ذكرها في هذه العجالة. والتي يجدها من أراد ذلك في أغلب سور القرآن وخاصة سورة الأعراف ومريم والأنبياء وص.

وإننا لتساءل . هل بعد قول الله تعالى ننتظر قولاً ؟ وبعد شهادة الله تقبل شهادة؟ وبعد تقرير الله نحتاج إلى تقرير؟ كلا. بل نقول بلّ فينا: إن أنبياء الله معصومون من كل صغيرة وكبيرة. وهم الأنقياء الأنقياء. وهم القادة في كل جميل. يطهر القلب. ويزكى النفس. ويصقل الروح.

دفع شبهة.

أما ما ورد في بعض النصوص مما يدل ظاهره على أنه وقع من بعضهم ما هو معصية أو خلاف الأولى فيحمل على ما يليق بمنزلتهم السامية. ولندكر مثالين من هذا القبيل ونبين المراد من كل منها فيقاس عليهما غيرها.

الأول . ما وصف به آدم عليه السلام في قوله تعالى

« وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ »^(٢٥)

لأنه لم يجتب النهى في قوله تعالى

« وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ »^(٢٦)

وأسد ما رد به على هذا . أن آدم عليه السلام فهم أن النهى عن الشخص وكان المراد النوع؛ فكلمة هذا كما نكون إشارة إلى الشخص تكون إشارة إلى النوع؛ لقوله صلى الله عليه وسلم «هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به»

ومنهم من زعم أن العصيان لم يقع من آدم. وإنما وقع من أولاده. كما في قوله تعالى

« وَسَعَلَ الْقَرِیَّةَ »^(٢٧)

(٢٥) سورة طه آية ١٢١ (٢٧) سورة يوسف آية ٨٢

(٢٦) سورة الأعراف آية ١٩

قائلا: إن مما يؤكد هذا قوله تعالى في قصة آدم وحواء

« فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا ^ج » (٤٨)

فالاتفاق قائم على أنها لم يشركا وإنما أشرك أولادهما (٤٩).

الثانى . قوله تعالى مخاطبا خاتم النبيين

« وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ » (٥٠)

فليس المراد بالضلال حقيقته. وإنما المراد. الحيرة تلم بقلوب أهل الاخلاص فيما يرجون للناس من الخلاص وطلب السبيل إلى ما هدوا إليه من إنقاذ الهالكين وإرشاد الضالين. وقد هدى الله نبيه إلى ما كانت تتلمسه بصيرته باصطفائه لرسالته. واختياره من بين خلقه لتقرير شريعته (٥١).



(٤٨) سورة الأعراف آية ١٩٠

(٤٩) تلخيص المحصل للعلامة نصر الدين الطوسي ص ٢٢١ نشر مكتبة الكليات الأزهرية

(٥٠) سورة الضحى آية ٧

(٥١) الوحي المحمدى للسيد رشيد رضا ص ١٠٠ الطبعة السادسة

الفصل الثاني

أ - معنى التأسي .

التأسي بالغير قد يكون في الفعل وقد يكون في الترك.
فالتأسي في الفعل . أن تفعل مثل فعله على وجهه من أجل فعله. فقولنا: مثل فعله. خرج به اختلاف صورة الفعل كالقيام والقعود. وقولنا: على وجهه. يخرج به اختلاف الفعلين في الحكم. كأن يكون أحدهما واجبا والآخر ليس بواجب. وقولنا: من أجل فعله. يخرج ما لو اتفق فعل شخصين أو أكثر في الصورة والصفة ولم يكن أحدهما من أجل الآخر. مثل اتفاق الجماعة في صلاة الظهر مثلا. أو اتفاق المسلمين في صوم رمضان؛ فإنه لا يقال بتأسي البعض ببعض. وأما التأسي في الترك فهو ترك أحد الشخصين مثل ما ترك الآخر من الأفعال على وجهه وصفته من أجل أنه تركه.

وإخراج المحترزات على غرار ما تقدم في التأسي في الفعل.

وإذا كان الشيء بالشئ يذكر ولكل من المتابعة والموافقة والمخالفة علاقة بالتأسي. كان لابد من بيان معانيها أيضا فنقول.

المتابعة . نكون في القول ونكون في الفعل والترك. فاتباع القول هو الامتثال على الوجه الذي اقتضاه القول. والاتباع في الفعل والترك هو التأسي.

الموافقة . مشاركة أحد الشخصين للآخر في صورة قول أو فعل أو ترك أو اعتقاد أو غير ذلك سواء كان ذلك من أجل الآخر. أو لا من أجله.

المخالفة . تكون في القول. وتكون في الفعل والترك. فالمخالفة في القول. ترك امتثال ما اقتضاه القول. والمخالفة في الفعل. العدول عن فعل مثل ما فعله الغير مع وجوبه. فخرج

بقولنا: مع وجوبه. ما إذا لم يكن الفعل واجبا على المخالف وواجبا على الفاعل؛ فالخائنض ليست مخالفة لغيرها بترك الصلاة أو الصوم أيام الحيض. وعلى هذا فلا يخفى وجه المخالفة في الترك^(٥٢).

ب - حكم التأسي بفعل النبي صلى الله عليه وسلم.

أفعال النبي صلى الله عليه وسلم على أوجه نجملها ونبين حكم كل وجه فيما يلي:

(١) ما كان من هواجس النفس والحركات البشرية كتصرف الأعضاء وحركات الجسد. وحكم هذا. أنه لا يتعلق به أمر باتباع ولا نهى عن مخالفة وليس فيه أسوة ولكنه يفيد أن مثل ذلك مباح^(٥٣).

(٢) ما لا يتعلق بالعبادات ووضح فيه أمر الجبلة كالقيام والقعود ونحوها.

وحكم هذا. أنه ليس فيه تأس ولا به افتداء ولكنه يدل على الإباحة عند الجمهور. ونقل عن قوم أنه مندوب؛ فقد كان ابن عمر رضى الله عنه يتتبع ذلك ويقتدى به ففى الصحيح عن عبيد بن جريح أنه سأل ابن عمر رأيناك تصنع أربعاً. وفيها تلبس النعال السبئية. فأجابته بأنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يلبسها. وأثار الصحابة في ذلك كثيرة. فقد ذكر البخارى في باب الاقتداء بأفعال النبي صلى الله عليه وسلم حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من ذهب فاتخذ الناس خواتيم من ذهب فنبذه وقال: «إنى لن ألبسه أبداً» فنبذ الناس خواتيمهم^(٥٤).

(٣) ما احتمل أن يخرج عن الجبلة إلى التشريع بمواظبة عليه على وجه خاص.

كالأكل والشرب واللبس والنوم. وهو دون ما ظهر فيه قصد القرية وفوق ما ظهر فيه أمر الجبلة.

(٥٢) الاحكام في أصول الأحكام للأمدى ج ١ ص ١٥٨، ١٥٩ مؤسسة الحلبي، المعتمد لأبي الحسين لبصرى ط

دمشق ١٣٨٤ هـ الجزء الأول من ص ٣٧٢ الى ص ٣٧٥

(٥٣) إرشاد الفحول للشوكاني ص ٣٥ الطبعة الأولى مؤسسة الحلبي

(٥٤) إرشاد الفحول للشوكاني ص ٣٥، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ص ٢٢٨

وحكم هذا النوع . اختلف فيه فقد قيل: يرجع فيه إلى الأصل وهو عدم التشريع. وقيل: يرجع فيه إلى الظاهر وهو التشريع فيكون مندوبا وهذان القولان عن الشافعي ومن معه. ذكر ذلك الشوكاني ورجح القول بالمندب^(٥٥).

أما تاج الدين السبكي فقد قال في هذا القسم: لم يذكره الأصوليون. وربما ترقى القول فيه في بعض أفراده إلى الوجوب فقد رأى الشافعي رضي الله عنه فساد الصلاة بترك الجلوس بين الخطبتين؛ لأنه صلى الله عليه وسلم كان يجلس بين الخطبتين. أو إلى الجرم بالنذب؛ فقد استحب أصحابنا الاضطجاع على الجانب الأيمن بين ركعتي الفجر وصلاته سواء أكان للمرء تهجد أم لا؛ لقول عائشة رضي الله عنها: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الأيمن. أو وقع خلاف كدخوله صلى الله عليه وسلم مكة من ثنية كذا. أو خروجه من ثنية كذا وحجه راكبا وطوافه راكبا وذهابه إلى العيد في طريق وإيابه في آخر. وقد اختلف أصحابنا في كل هذا. هل يحمل على الجبلة فلا يستحب أو على التشريع فيستحب والله الموفق^(٥٦).

(٤) ما وضع فيه أنه مخصوص به صلى الله عليه وسلم كوجوب الضحى والوتر. والتهجد بالليل. والمشاورة. والتخير لنسائه. واختصاصه باباحة الوصال في الصوم. وصفية المغنم ودخول مكة بغير إحرام. والزيادة في النكاح على أربع نسوة. وحكم هذا. اختلف فيه. فالأمدى يرى أنه خاص به صلى الله عليه وسلم. وليس بيننا وبينه تشريك فيه. بل ادعى قيام الاجماع على ذلك^(٥٧).

ونقل تاج الدين السبكي والشوكاني توقف إمام الحرمين قال السبكي: توقف إمام الحرمين في أنه هل يشرع التأسي فيه وقال: ليس عندنا نقل لفظي أو معنوي في أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقتدون به صلى الله عليه وسلم في هذا النوع ولم يتحقق عندنا نقيض ذلك فهذا محل الوقف.

أما الشيخ أبو شامة فذهب إلى التفصيل فخصائصه في المباح كالزيادة على أربع ليس لأحد التشبه به. ويستحب التشبه به في الواجب عليه كالضحى. والتتره عن المحرم عليه كأكل

(٥٥) إرشاد الفحول للشوكاني ص ٣٥

(٥٦) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ص ٢٢٨ ، ٢٢٩

(٥٧) الأحكام في أصول الأحكام للأمدى ١/١٥٩

كل ماله رائحة كريهة وطلاق من يكره صحبته. وذكر الشوكاني مثل ذلك. ثم قال: والحق أنه لا يقتدى به فيما صرح لنا أنه خاص به كائنا ما كان إلا بشرع يخصنا فاذا قال مثلاً: هذا واجب على مندوب لكم كان فعلنا لذلك الفعل لكونه أرشدنا إلى كونه مندوباً لنا لا لكونه واجباً عليه. وإن قال هذا مباح لى أو حلال ولم يزد على ذلك لم يكن لنا أن نقول هو مباح لنا. أو حلال لنا. وذلك كالوصال فليس لنا أن نواصل. هذا على فرض عدم ورود ما يدل على كراهة الوصال لنا. أما لو ورد ما يدل على ذلك كما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم واصل أياماً تنكيلاً لمن لم ينته عن الوصال. فهذا لا يجوز لنا فعله بهذا الدليل الذى ورد عنه. ولا يعتبر باقتداء من اقتدى به كابن الزبير. أما لو قال: هذا حرام على وحدى ولم يقل حلال لكم. فلا بأس بالتزهد عن فعل ذلك الشيء. أما لو قال: حرام على حلال لكم فلا يشرع التزهد عن فعل ذلك الشيء؛ فليس فى ترك الحلال ورع^(٥٨).

(٥) ما أبهمه صلى الله عليه وسلم لا انتظار الوحي كعدم تعيين نوع الحج مثلاً.

وحكم هذا أنه اختلف فيه. قيل يقتدى به فى ذلك. وقيل لا. وعلل القول الثانى بأن إبهام الرسول صلى الله عليه وسلم محمول على انتظار الوحي قطعاً فلا مساغ للاقتداء به من هذه الجهة^(٥٩).

(٦) ما يفعله صلى الله عليه وسلم مع غيره عقوبة له.

وحكمه . ذكر فيه الشوكاني ثلاثة أقوال رجح أحدها حيث قال: اختلفوا هل يقتدى به فيه أم لا؟ فقيل: يجوز. وقيل: لا يجوز. وقيل: هو بالاجماع موقوف على معرفة السبب. وهذا هو الحق. فان وضع لنا السبب الذى فعله لأجله كان لنا أن نفعل مثل فعله عند وجود مثل ذلك السبب. وإن لم يظهر السبب لم يجوز. أما إذا فعله بين شخصين متداعيين فهو جار مجرى القضاء فتعين علينا القضاء بما قضى^(٦٠).

وإذا أقام النبى صلى الله عليه وسلم حداً على إنسان أفاد الوجوب وإن لم يكن هناك قرينة أصلاً بالاتفاق. ومن قال: إن الفعل المجرد للندب أو للإباحة نقول: هنا قرينة وهى أنه

(٥٨) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب القسم التحقيقى ص ٢١٨، ٢١٩، إرشاد الفحول ص ٣٥، ٣٦

(٥٩) إرشاد الفحول ص ٣٦

(٦٠) إرشاد الفحول ص ٣٦

لا يجوز إدخال الألم على بدن الإنسان إلا أن يكون واجبا عليه (٦١).
(٧) ما وضع أنه بيان سواء كان البيان بقوله كقوله صلى الله عليه وسلم «صلوا كما رأيتموني أصلي» فانه بيان لقوله تعالى «وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ» (٦٢)

وكقوله صلى الله عليه وسلم وهو على راحلته يوم النحر «خذوا عني مناسككم فاني لا أدرى لعل لا ألقاكم بعد حجتى هذه» (٦٣) فانه مبين لمناسك الحج. أو كان البيان بقرائن الأحوال كقطع يد السارق من الكوع المبين لآية السرقة. فقد روى باسناد صحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع سارقا من المفصل. وكالغسل الى المرفق المبين لآية الغسل، فقد روى في صحيح مسلم أن أبا هريرة توضأ فغسل يده اليمنى حتى شرع في العضد ثم قال: هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وحكم هذا. أنه يعتبر دليلا في حقنا وبيانا لنا تابعا للمبين في الوجوب والندب والإباحة وذلك بالاتفاق (٦٤)

(٨) مالم يتضح أنه بيان وعلمت صفته في حقه صلى الله عليه وسلم من وجوب أو ندب أو إباحة.

وحكمه . ذكر الشوكاني أربعة أقوال هي .

أ - إن أمته مثله في ذلك الفعل إلا أن يدل دليل على اختصاصه. وقال وهذا هو الحق

ب - إن أمته مثله في العبادات دون غيرها

ج - إنه لا يكون شرعا لنا إلا بدليل

د - قيل بالوقف (٦٥)

أما ابن الحاجب والسبكي فقد ذكرا ثلاثة أقوال هي. القولان الأولان للشوكاني. والقول الثالث. حكمه حكم مالم تعلم صفته. ثم قال تاج الدين:

(٦١) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ص ٢٢٩

(٦٢) سورة البقرة آية ٤٣

(٦٣) رواه مسلم

(٦٤) إرشاد الفحول ص ٣٦، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ص ٢١٩

(٦٥) إرشاد الفحول ص ٣٦

واليه ذهب القاضي أبو بكر؛ فانه إذا علمنا الوجه الذى وقع الفعل عليه لم يكن لنا إيقاعه عليه إلا أن تؤمر. فإما أن يكتفى فى إيجاب مثل ما وجب عليه علينا. أو ندبنا إلى مثل ما ندب إليه.

ولكنها رجحا القول بالوجوب واستدلا بالآتى :

أ - لقطع بأن الصحابة رضى الله عنهم كانوا يرجعون إلى فعله صلى الله عليه وسلم فى معلوم الصفة ويبادرون إلى اتباعه كما فى الغسل من التقاء الخناين وقبلة الصائم. ولقاتل أن يقول : «لا شك فى رجوعهم . ولكن لم قلتهم. إن حكمهم فيه الوجوب؟ فربما كان الرجوع ندبا. وربما كان وجوبا.

ب - قوله تعالى

« فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا لَكَى لَا يَكُونَ عَلَىٰ

الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا »^(٦٦)

وجه الاستدلال . أنه لولا وجوب التأسى لم يكن للآية معنى؛ لاشعارها بأنه ما زوجها منه إلا ليكون حكم أمته فى ذلك حكمه^(٦٧)

(٩) مالم يتضح أنه بيان ولم تعلم صفته وظهر فيه قصد القرية. فحكمه قد اختلفوا فيه على الأقوال الآتية.

الأول . الوجوب فى حقه صلى الله عليه وسلم وفى حقنا. ومن قال بهذا جماعة من المعتزلة وبعض الحنفية والصحيح عن مالك. كما قال به ابن سريج^(٦٨) والاصطخرى^(٦٩) وابن أبى

(٦٦) سورة الأحزاب آية ٣٧

(٦٧) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب صفحات ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٢

(٦٨) هو أحمد بن عمر بن سريج. كنيته أبو العباس - ولد ببغداد ٢٤٦ هـ - وتوفى بها ٣٧٦ هـ له مؤلفات كثيرة منها فى الأصول. الرد على ابن داود فى إبطال القياس (باختصار من القسم التحقيقى لكتاب رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب هاشم ص ٢٢٠ نقلا عن بعض كتب التراجم)

(٦٩) الاصطخرى . هو الحسن بن أحمد بن زيد بن عيسى بن الفضل بن بشار بن عبد الحميد بن عبد الله ابن هانى بن قبيصة بن عمرو بن عامر كنيته أبوسعيد توفى ٣٢٨ هـ (باختصار من المصدر السابق هامش ص ٢٢٠ نقلا عن بعض كتب التراجم)

هريرة (٧٠) وقد استدلوا له بأدلة من القرآن الكريم والسنة المطهرة والاجماع والمعقول. وإليك بعضها منها -

أولا . من القرآن الكريم

أ - قوله تعالى : « وَمَا أَتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ » (٧١)

ووجه الاستدلال . أن معنى خذوه . افعلوه من جملة ما أتى به . فوجب اتباعه؛ فان الأمر للوجوب.

ويرد عليه بأن المعنى المراد من آتاكم . ليس الفعل . وإنما المراد . ما أمركم به قولاً؛ بدليل مقابلته بقوله : « وَمَا نَهَكُمُ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا »

لأن مقابل النهي هو الأمر
ب - قوله تعالى « **وَاتَّبِعُوهُ** » (٧٢)

ووجه الاستدلال . انه تعالى أمر باتباعه صلى الله عليه وسلم . وهو عام في الأقوال والأفعال . والأمر للوجوب.

ويرد عليه . بأن قوله : واتبعوه . صريح في اتباع شخص النبي عليه السلام وهو غير مراد . فلا بد من إضمار المتابعة في أقواله وأفعاله . والإضمار خلاف الأصل فتمتنع الزيادة فيه من غير حاجة . وقد أمكن دفع الضرورة بإضمار أحد الأمرين . وليس إضمار المتابعة في الفعل أقوى من القول . بل إضمار المتابعة في القول أولى؛ لكونه متفقاً عليه . والفعل مختلف . فيه . والمتابعة . في الفعل إنما يتحقق وجوبها لو علم كون الفعل المتبع واجباً . وإلا فبتقدير أن يكون غير واجب فمتابعة ما ليس بواجب لا تكون واجبة . ولم يتحقق كون فعله واجباً فلا تكون متابعته واجبة .

(٧٠) هو الحسن بن الحسين المكنى بأبي على المعروف بابن أبي هريرة توفي ٣٤٦ هـ ولم يوقف على تاريخ ميلاده (باختصار من المصدر السابق هامش ص ٩٣ نقلاً عن بعض كتب التراجم

(٧١) سورة الحشر آية ٧

(٧٢) من الآية ١٥٨ -

ح - قوله تعالى

« لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن

كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ » (٧٣)

وجه الاستدلال . أنه ينعكس بعكس النقيض إلى قولنا: ومن لم يكن له فيه أسوة فلا يكون راجيا فلا يكون مؤمنا؛ فدل على وجوب الاتباع.

ويرد عليه بأن وجوب التأسي مسلم. ولكن معنى التأسي إيقاع الفعل على الوجه الذي فعله فلا بد من عرفانه ليقع التأسي به. والغرض أنه مجهول.

د - قوله تعالى

« قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ » (٧٤)

وجه الاستدلال أن محبة الله واجبة. والآية دلت على أن متابعة النبي صلى الله عليه وسلم لازمة لمحبة الله الواجبة. ويلزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزم.

ويرد عليه بأن المراد بالمتابعة فعل مثل ما فعله فلا يلزم وجوب فعل كل ما فعله مالم يعلم أن فعله على وجه الوجوب. والمفروض خلافه.

هـ - قوله تعالى

« فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ » (٧٥)

(٧٣) سورة الأحزاب آية ٢١

(٧٤) سورة آل عمران آية ٣١

(٧٥) سورة النور آية ٦٣

ووجه الاستدلال : أن الله تعالى حذر من مخالفة أمره صلى الله عليه وسلم والتحذير دليل الوجوب. والأمر يطلق على الفعل. وغايته أن يكون مشتركا بينه وبين القول المخصوص فكان متناولا للفعل.

ويرد عليه بأن لفظ الأمر حقيقة في القول بالاجماع. ولا نسلم أنه يطلق على الفعل. هذا من وجه. ومن وجه آخر. فإن الضمير في أمره يجوز أن يكون راجعا إلى الله تعالى؛ لأنه أقرب المذكورين.

ثانيا - من السنة الشريفة .

أ - ما روى أن الصحابة رضی الله عنهم خلعوا نعالهم في الصلاة لما خلع النبي صلى الله عليه وسلم نعله فأقرهم على استدلالهم وبين العلة التي تقضى اختصاصه حيث قال لهم لما انصرف: «لم خلعت نعالكم؟» قالوا: رأيناك خلعت فخلعنا فقال: «إن جبريل أتاني فأخبرني أن بهما خبثا» رواه أبو داود بإسناد صحيح وابن خزيمة في صحيحه وابن حبان والحاكم في مستدركه وقال: على شرط مسلم

وقد رد عليه بأن خلعتهم النعال لم يكن لمجرد خلعه . بل لقوله عليه الصلاة والسلام «صلوا كما رأيتموني أصلي» أو أن خلعتهم لم يكن على جهة الوجوب بل المبالغة في موافقته.

ب - ما روى أنه صلى الله عليه وسلم أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة ولم يفسخ. فقالوا له: مالك أمرتنا بفسخ الحج ولم تفسخ؟

ووجه الاستدلال . أنهم فهموا أن حكمهم كحكمه. والنبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليهم ولم يقل: لي حكمي ولكم حكمكم. بل أبدى عذرا يختص به.

ورد عليه بأن فهمهم لوجوب متابعتهم في أفعال الحج. إنما كان مستندا إلى قوله صلى الله عليه وسلم «خذوا عني مناسككم» لا إلى فعله.

ج - لما نهى النبي صلى الله عليه وسلم الصحابة عن الوصال في الصوم وواصل قالوا: نهيتنا عن الوصال وواصلت فقال: «لست كأحدكم إني أظل عند ربي يطعمني ويسقيني». ووجه الاستدلال . أنه صلى الله عليه وسلم أقرهم على ما فهموه من مشاركتهم له في

الحكم واعتذر بعذر يختص به.

وقد رد عليه بأن الوصال للنبي صلى الله عليه وسلم لم يكن واجبا عليه. بل غايته أن يكون مباحا له. ووجوب المتابعة فيما أصله غير واجب ممتنع. وظنهم إنما كان مشاركته في إباحة الوصال.

د - لما سأله أم سلمة عن بل الشعر في الاغتسال قال: «أما أنا فيكفيني أن أحشو على رأسي ثلاث حثيات» وكان ذلك جوابا لها
ووجه الاستدلال . أنه لو لم يكن متبعا في أفعاله لما كان جوابا لها.
ورد عليه بأنه لا دلالة له على وجوب بل الشعر في حقه عليه السلام ولا حق غيره. ولعله أراد بذلك الكفاية في الكمال لا في الوجوب.

هـ - لما سأله أم سلمة عن قبلة الصائم حين سئلت عن ذلك قال لها «لم لم تقولى لهم إنى أقبل وأنا صائم؟»
ووجه الاستدلال. أنه لو لم يكن متبعا في أفعاله لما كان لذلك معنى.
ورد عليه بأن ذلك غير واجب. ووجوب المتابعة فيما أصله غير واجب ممتنع.

و - ما روى أنه صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه بالتحلل بالخلق والذبح فتوقفوا فشكا ذلك إلى أم سلمة فأشارت إليه بأن يخرج وينحر ويحلق. ففعل ذلك فذبخوا وحلقوا - (كان ذلك في صلح الحديبية العام السادس من الهجرة)
ووجه الاستدلال . لولا أن فعله متبع لما كان كذلك.
ورد عليه من وجهين .

الأول . أن فعله وقع بيانا لقوله عليه الصلاة والسلام «خذوا عني مناسككم» ولا نزاع في وجوب اتباع فعله إذا ورد بيانا لخطاب سابق. بل هو أبلغ من دلالة القول المجرد عن الفعل؛ لكون الفعل ينبيء عن المقصود عيانا. بخلاف القول فإنه لا يدل عليه عيانا.

الثاني . أن وجوب التحلل وقع مستفادا من أمر النبي عليه السلام لهم بذلك. غير أنهم كانوا يرتقبون إنجازا وعدهم الله به من الفتح والظهور على قريش في تلك السنة. وأن ينسخ عنهم الأمر بالتحلل وأداء ما كانوا فيه من الحج. فلما تحلل عليه السلام أيسوا من ذلك

فتحللوا.

ثالثا - من الاجماع .

أ - لما اختلفوا في وجوب الغسل بغير انزال سأل عمر عائشة رضى الله عنها فقالت: فعلته أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاغتسلنا. فأخذ عمر رضى الله عنه والناس بذلك ووجه الاستدلال . لولا أن فعله متبع لما ساغ ذلك.

ورد عليه بأن لا نسلم أن وجوب الغسل من التقاء الختانين كان مستفادا من فعل الرسول صلى الله عليه وسلم. بل من قوله عليه السلام إذا التقى الختانان وجب الغسل» وسؤال عمر لعائشة رضى الله عنها إنما كان ليعلم أن فعل النبي صلى الله عليه وسلم هل وقع موافقا لأمره أم لا؟ وقد روى مسلم أنهم ذكروا ما يوجب الغسل فقام أبو موسى إلى عائشة رضى الله عنها فسلم ثم قال: ما يوجب الغسل؟ فقالت: على الخير سقطت. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا جلس بين شعبها الأربع ومس الختان الختان فقد وجب الغسل»

ب - ما روى عن عمر رضى الله عنه أنه كان يقبل الحجر الأسود ويقول: إننى أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا أنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك لما قبلتك. وكان ذلك شائعا فيما بين الصحابة من غير نكير فكان إجماعا على اتباعه في فعله. ورد بأن تقبيل عمر رضى الله عنه الحجر إنما كان مستفادا من فعل الرسول صلى الله عليه وسلم المبين لقوله عليه الصلاة والسلام «خذوا عنى مناسككم» خاصة وأن تقبيل الحجر غير واجب على النبي عليه السلام ولا غيره. بل غايته أن فعل النبي صلى الله عليه وسلم يدل على ترجيح فعله على تركه من غير وجوب..

رابعا - من المعقول .

أ - الأخذ بالوجوب أحوط؛ لأن فعله عليه السلام احتمل أن يكون موجبا للفعل علينا. واحتمل أن لا يكون موجبا. والحمل على الإيجاب أولى؛ لما فيه من الأمن والتحرز عن ترك الواجب؛ ولذلك فإن من نسى صلاة من خمس صلوات من يوم فانه يجب عليه إعادة الكل؛ حذرا من الاخلال بالواجب. وكذلك من طلق واحدة من نساءه ثم أنسيها فانه يحرم عليه جميعهن؛ للاحتياط .

وقد ورد بأن الاحتياط . إنما يكون فيما ثبت وجوبه كالصلاة المنسية وترك الحرام في المطلقة .
أو ما كان الوجوب فيه هو الأصل كالثلاثين إذا غم الهلال ليلة الثلاثين من رمضان؛ فانه
يحتمل أن يكون يوم الثلاثين منه يوم العيد . واحتمل أن لا يكون يوم العيد ومع ذلك يجب
صومه؛ احتياطاً للواجب وإن احتمل أن يكون حراماً؛ لكونه يوم العيد .
أما ما احتمل أصل الوجوب وعدمه لغير أن يكون واجباً أو أن الأصل وجوبه فلا يجب
فيه الاحتياط . وما نحن فيه كذلك؛ حيث لم يتحقق فيه وجوب الفعل ولا أن الأصل وجوبه .

ب - إن النبوة من الرتب العلية والأوصاف السنية . ولا يخفى أن متابعة العظيم في أفعاله
من أتم الأمور في إجلاله وتعظيمه . وأن عدم متابعتة في أفعاله - بأن صلى وهم جلوس أو قام
يطوف وهم يتسامرون - من أعظم الأمور في إسقاط حرمة والإخلال بعظمته . وهو حرام ممتنع .
وقد رد عليه بعدم التسليم بأن الاتيان بمثل ما يفعله العظيم يكون تعظيماً له . وأن تركه
يكون إهانة وحطاً من قدره . بل لربما كان تعاطى الأدنى لمساواته الأعلى في فعله حطاً من
منزلته وغضاً من منصبه؛ ولهذا يقبح من العبد الجلوس على سرير سيده في مرتبته والركوب على
مركبه . ولو فعل ذلك استحق اللوم والتوبيخ . هذا من وجه .
ومن وجه آخر . أنه لو كانت متابعة النبي صلى الله عليه وسلم في أفعاله موجبة لتعظيمه .
وترك المتابعة موجبة لإهانتة لوجب متابعتة إذا ترك بعض ما تعبدنا به من العبادات ولم يعلم
سبب تركه . وهذا خلاف الإجماع .

ح - أفعاله عليه الصلاة والسلام قائمة مقام أقواله في بيان المجمل . وتخصيص العموم .
وتقييد المطلق من الكتاب والسنة فكان فعله محمولاً على الوجوب كالقول .
وقد رد بأنه لا يلزم من كون الفعل بياناً للقول أن يكون موجباً لما يوجبه القول؛ ولهذا فان
الخطاب القولي يستدعى وجوب الجواب ولا كذلك الفعل .

د - ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم يجب أن يكن حقاً وصواباً . وترك الحق والصواب
ممتنع .

وقد رد بأن فعل النبي عليه الصلاة والسلام وإن كان حقاً وصواباً بالنسبة إليه فلا يلزم
أن يكون حقاً وصواباً بالنسبة إلى أمته . إلا أن يكون فعله مما يوجب مشاركتهم له في ذلك
الفعل . وهو محل النزاع .

هـ - فعله صلى الله عليه وسلم احتمال أن يكون واجبا. واحتمل أن لا يكون واجبا واحتمال وجوبه أظهر من احتمال كونه ليس بواجب؛ لأن الظاهر من النبى صلى الله عليه وسلم أنه لا يختار لنفسه سوى الأكمل والأفضل. والواجب أكمل مما ليس بواجب. وإذا كان واجبا فيجب اعتقاد مشاركة الأمة له فيه.

ورد بأنه وإن كان فعل الواجب أفضل مما ليس بواجب . لكن لا يلزم أن يكون كل ما يفعله النبى صلى الله عليه وسلم واجبا؛ ولهذا فإن فعله للمندوبات كان أغلب من فعله للواجبات. بل فعله للمباحات كان أغلب من فعله للمندوبات. إذا ثبت هذا فليس حمل فعله على النادر من أفعاله أولى من حمله على الغالب منها.

القول الثانى . الندب . وقد حكاه كثير من العلماء وقال الإمام الرازى فى المحصول: إن هذا القول نسب إلى الشافعى. وقد استدل له بأدلة نذكر منها.

أ - قوله تعالى

« لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ » (٧٦)

ووجه الاستدلال. أن الله تعالى جعل التأسى بالنبى صلى الله عليه وسلم حسنة وأدنى درجات الحسنة. المندوب. فكان محمولا عليه. ومازاد فهو مشكوك فيه. فلا يكون واجبا؛ لأن الوجوب يستلزم التبليغ لقوله تعالى

« يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ » (٧٧)

والتقدير أنه لم يبلغ. كما أنه لا يكون مباحا؛ لأن الاباحة منفية بالآية

« لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ »

(٧٦) سورة الاحزاب آية ٢١

(٧٧) سورة المائدة آية ٦٧

لما ذكرنا من أن أدنى درجات الحسنه المندوب. وإذا انتفى الوجوب والاباحه ثبت النذب. وقد رد هذا بأنه ضعيف؛ لأن الفعل إن لم يكن تبليغا فنسبة الوجوب والنذب إليه سواء؛ لوجوب التبليغ عليه فيها. والقول بأن الاباحه ليست حسنة غير مستقيم؛ فان المباح حسن.

ب - الظاهر أن فعله صلى الله عليه وسلم لا يكون إلا حسنة. والحسنة لا تخرج عن الواجب والمندوب. وحمله على فعل المندوب أولى لوجهين.

الأول . أن غالب أفعال النبي عليه السلام كانت هي المندوبات.

الثاني . أن كل واجي مندوب وزيادة . وليس كل مندوب واجبا، فكان فعل المندوب لعمومه أغلب. ويلزم من ذلك مشاركة أمته له فيه.

وقد رد بعد التسليم بأن غالب فعله صلى الله عليه وسلم المندوبات - بل المباح. كما لا نسلم بأن المندوب داخل في الواجب.

ح - رأينا أهل الأعصار متطابقين على الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم. وذلك يدل على انعقاد الاجماع على أنه يفيد النذب؛ لأنه أقل ما يفيد جانب الرجحان.

قد اختار القول بالوقف. واختار ابن الحاجب والآمدى القول بالنذب. ونحن نرجح القول بالنذب أيضا لما يأتي:

أ - ينحصر فعل الرسول صلى الله عليه وسلم في الواجب والمندوب والمباح؛ لأنه صلى الله عليه وسلم لا يفعل المحرام ولا المكروه.

وقصد القرية يخرججه عن الإباحه إلى ما فوقها. وما فوقها هو الوجوب والنذب والنذب هو المتيقن؛ لأن الوجوب إلزام. ولا إلزام بدون دليل قطعى ولم يوجد فثبت القول بالنذب لأن في فعله ثوابا. وليس في فعله عقاب.

(١٠) مالم يتضح أنه بيان ولم تعلم صفته ولم يظهر فيه قصد القرية

وقد اختلف في حكمه على أقوال نوردها فيما يلي

القول الأول . الوجوب . وقد اختاره أبو الحسين بن القطان والرازى وقال القرافي:

وهو الذى نقله أئمة المالكية فى كتبهم الأصولية والفروعية ونقله القاضى أبوبكر عن أكثر أهل العراق.

أما أدلته . فهي الأدلة التي استدلت بها من قال بالوجوب في المسألة السابقة. ويرد عليهم بما رد به على أولئك. بل هي هنا أظهر؛ لعدم ظهور قصد القربة في هذا الفعل.

القول الثاني . النذب . وقد قيل إنه قول أكثر الحنفية والمعتزلة. وفي كلام الشافعي ما يدل عليه. وقال الشوكاني: إنه الحق واستدل له. بأن فعله صلى الله عليه وسلم وإن لم يظهر فيه قصد القربة فهو لابد أن يكون لقربة. وأقل ما يتقرب به هو المندوب ولا دليل يدل على زيادة على النذب فوجب القول به. ولا يجوز القول بالإباحة؛ فإن إباحة الشيء بمعنى استواء طرفيه موجودة قبل ورود الشرع به فالقول بها إيهال للفعل الصادر منه صلى الله عليه وسلم فهو تفريط كما أن حمل فعله المجرد على الوجوب إفراط (٧٨)

القول الثالث . الإباحة . وهو الراجح عند الحنابلة . وقال الدبوسي: إنه الصحيح. كذلك اختاره ابن الحاجب (٧٩).

القول الرابع . الوقف . وقد قال به جماعة. وصححه ابن فورك والقاضي أبو الطيب ودليلهم. أنه لما كان فعله صلى الله عليه وسلم محتملا للوجوب والنذب والإباحة مع احتمال أن يكون من خصائصه كان التوقف معينا.

وأجيب بمنع احتماله للإباحة؛ لما قدمناه في المسألة السابقة. كذلك يمنع احتمال أن يكون من خصائصه؛ لأن أفعاله كلها محمولة على التشريع مالم يدل دليل على الاختصاص فلا وجه للتوقف.

ح - حكم الفعلين الصادرين عن النبي صلى الله عليه وسلم
إذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم فعلين يدل ظاهرها على أنها متعارضان. فهل هما متعارضان حقيقة؟ للإجابة على هذا نقول:
الفعالان الصادران عن الرسول صلى الله عليه وسلم على وجه أربعة.

(١) أن يكون الفعالان متماثلين كصلاة الظهر مثلا في وقتين مختلفين

(٢) أن يكون الفعالان مختلفين ويتصور اجتماعهما كالصوم والصلاة

(٧٨) إرشاد الفحول للشوكاني ص ٣٨

(٧٩) إرشاد الفحول للشوكاني ص ٣٨، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب القسم التحقيقي ص ٢٢١

(٣) أن يكون الفعلان مختلفين ولا يتصور اجتماعهما ولا تتناقض أحكامهما كصلاة الظهر والعصر مثلا

وهذه الثلاثة لاختفاء في عدم التعارض بين الفعلين؛ لا مكان الجمع
(٤) أن يكون الفعلان مختلفين ولا يتصور اجتماعهما وتتناقض أحكامهما.

وهذا الوجه قال فيه جمهور أهل الأصول. لا يجوز التعارض ولا يكون أحدهما رافعا ولا مبطلا لحكم الآخر؛ إذ لا عموم للفعلين ولا لأحدهما؛ إذ يمكن أن يكون الفعل في وقت واجباً أو مندوباً أو جائزاً. وفي وقت آخر بخلافه. وهذا إذا لم توجد قرينة. فإذا وجد دليل أخذ به. فمثلاً إذا رأى النبي صلى الله عليه وسلم شخصا أو أكثر يأكل في مثل الوقت الذي كان صيامه لازماً للأمة فأقره ولم ينكر مع الذكر للصوم. فإن ذلك يدل على نسخ حكم ذلك الدليل المقتضى لتعميم الصوم على الأمة. في حق الأكل أو تخصيصه. لا نسخ حكم فعل الرسول صلى الله عليه وسلم ولا تخصيصه^(٨٠).

ملاحظة : ما تقدم هو الرأي الراجح وحكيته أقوال أخرى لاداعي لذكرها لضعفها ويمكن مراجعتها في كتاب إرشاد الفحول للشوكاني ص ٣٠، ٣١

د - حكم الفعل الصادر من أحد الناس بين يدي النبي أو في عهده
إذا فعل واحد فعلاً بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم أو في عصره وهو عالم به وقادر على إنكاره^(٨١) فسكت عنه وقرره عليه من غير تكبير عليه فهو على أوجه

الأول . أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم عرف قبج ذلك الفعل وتحريمه من قبل وعلم اصرار الفاعل على فعله وعلم من النبي صلى الله عليه وسلم الاصرار على قبج ذلك الفعل وتحريمه كاختلاف أهل الذمة إلى كنائسهم للتعبد
وحكمه أن السكوت لا يدل على جوازه وإباحته ولا يوهم السكوت كونه منسوخاً وهذا بالاجماع

(٨٠) زبدة ما في كتاب الأحكام للآمدی ج ١ ص ١٧٤، ص ١٧٥، المعتمد لأبي الحسين البصري ج ١ ص ٢٨٨.

(٨١) . يرى تاج الدين السبكي أن شرط القدرة على الإنكار غير محتاج إليه معللاً ذلك بأن الفقهاء ذكروا أن من خصائصه صلى الله عليه وسلم عدم سقوط المنكر بالخوف على نفسه من إخبار ربه تعالى بعصمته في قوله تعالى «والله يعصمك من الناس» رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ص ٢٣١

الثاني . لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم عرف قبح ذلك الحكم وتحريمه. ولم يعلم من الفاعل إصراره على الفعل

وحكمه . أن السكوت عنه وتقريره من غير إنكار يدل على نسخه عن ذلك الشخص. وإلا لما ساغ سكوت النبي صلى الله عليه وسلم حتى لا يتوهم أنه منسوخ عنه فيقع المحذور كما أن فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو غير جائز.

الثالث . لم يكن سبق للنبي صلى الله عليه وسلم النهي عن ذلك الفعل ولا عرف تحريمه. وحكمه أن سكوت النبي صلى الله عليه وسلم عن فاعله وتقريره عليه يدل على جواز الفعل ورفع الحرج عن فاعله ولا سيما إن وجد من النبي صلى الله عليه وسلم استبشار وثناء على الفاعل؛ لأنه لو لم يكن فعله جائزا لكان تقريره له عليه مع القدرة على إنكاره حراما على النبي صلى الله عليه وسلم. ومعاذ الله أن يصدر من النبي حرام.

اعتراض وجوابه

إن قيل : يحتمل أنه لم ينكر عليه. إما لعلمه أنه لم يبلغه التحريم فلم يكن الفعل حراما على الفاعل حينئذ. وإما لأنه علم بلوغ التحريم إليه وأنكر عليه ولكن الفاعل أصر. وإما لأن مانعا منع النبي صلى الله عليه وسلم من الإنكار. فهذه ثلاثة احتمالات.

يجاب عن الأول . بأن عدم بلوغ التحريم ليس مانعا من الإنكار والاعلام بأن ذلك الفعل حرام. بل الاعلام بالتحريم واجب حتى لا يعود إليه ثانيا؛ فان السكوت يوهم إما عدم دخول الفاعل في عموم التحريم أو يوهم النسخ. ويجاب عن الثاني بأنه إذا علم ذلك الشخص التحريم وأصر على فعله مع كونه مسلما متبعا للنبي صلى الله عليه وسلم فلا بد من تجديد الإنكار. ويجاب عن الثالث. بأن الأصل عدم المانع ولا سيما بعد ظهور شوكة النبي صلى الله عليه وسلم وقهره لمن سواه .

توضيح

ذكرنا فيما مضى أن الفعل قد يكون مباحا وقد يكون مندوبا وقد يكون واجبا فلا بد من بيان ما يعرف به كل منها فنقول:

الطريق إلى أن الفعل مباح أشياء . منها . أن يقول النبي صلى الله عليه وسلم: إنه مباح. ومنها. أن نضطر من قصده إلى أنه مباح. ومنها. أن يدل دلالة على حسنه ولا يدل دلالة على أن له صفة زائدة على حسنه. ومنها. أن يكون امتثالا لدلالة تدل على الإباحة. ومنها. أن يكون بيانا لخطاب يدل على الإباحة.

فأما الطريق إلى أن الفعل مندوب فأشياء. منها. أن يقول النبي صلى الله عليه وسلم إنه مندوب إليه. ومنها. أن يدل دلالة من قول أو فعل على أن له صفة زائدة على حسنه ولا تدل دلالة على وجوبه. ومنها. أن يكون بيانا لخطاب يقتضى كون ذلك الفعل مندوبا إليه في الجملة. ومنها. أن يكون امتثالا لدلالة تدل على كون الفعل مندوبا إليه.

وأما الطريق إلى أن الفعل واجب فأشياء . منها. أن يقول النبي صلى الله عليه وسلم: هذا الفعل واجب. ومنها. أن يكون امتثالا لدلالة تدل على وجوب ذلك الفعل. ومنها. أن يكون بيانا لأمر يدل على الوجوب. ومنها. أن يضطر إلى قصده أنه أوقعه واجبا. ومنها. أن يكون الفعل قبيحا لو لم يكن واجبا. نحو أن يركع ركوعين في ركعة واحدة؛ لأنه تقرر في الشريعة قبح ذلك إلا أن يكون واجبا^(٨٢).

خاتمة

هذا ما تيسرت لى كتابته في هذا الموضوع وأرجو الله تعالى أن أكون قد وفقت فيما كتبت. فالتوفيق من الله وحده وهو الهادى إلى الحق. كما أسأله جلّت قدرته أن ينفع به قارئه. وأن يجعل الجهد الذى بذل فيه خالصا لوجهه الكريم. ولله الحمد فى الأولى والآخرة وهو حسبنا ونعم الوكيل.



مراجع البحث

أولا - القرآن الكريم .

ثانيا - من كتب الأصول والتوحيد ما يأتي .

| م | اسم الكتاب | اسم المؤلف | الطبعة |
|---|--|---|--|
| ١ | الإحكام في أصول الأحكام | سيف الدين الآمدى | مؤسسة الحلبي تحقيق أحمد الأفاضل |
| ٢ | إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول | محمد بن على الشوكانى | مطبعة مصطفى الحلبى ١٣٥٦ هـ |
| ٣ | أركان الحكم الأصولى الشرعى | د/دياب عبد الجواد | دار الأدباء بالقاهرة ١٩٨٠م |
| ٤ | المحصول فى علم أصول الفقه | فخر الدين الرازى (تحقيق د/ طه جابر) | جامعة الامام محمد ابن سعود ١٣٩٩ هـ |
| ٥ | الوحى المحمدى | السيد / رشيد رضا | الطبعة السادسة |
| ٦ | تحفة المريد | الشيخ ابراهيم محمد البيجورى | الاستقامة بالقاهرة |
| ٧ | تلخيص المحصل | نصر الدين الطوسى | مكتبة الكليات الأزهرية |
| ٨ | جوهرة التوحيد | الشيخ ابراهيم اللqانى | الاستقامة بالقاهرة |

| م | اسم الكتاب | اسم المؤلف | الطبعة |
|----|---|---|---------------------------|
| ٩ | رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب | تاج الدين السبكي (تحقيق د/دياب عبدالجواد) | استنسل |
| ١٠ | محصل أفكار المتقدمين والتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين | فخر الدين الرازي | مكتبة الكليات الأزهرية |
| ١١ | مناهج العقول شرح شرح منهاج الوصول في علم الأصول | البدخشي | مطبعة صبيح |
| ١٢ | نهاية السؤل شرح منهاج الوصول في علم الأصول | جمال الدين الاسنوى | مطبعة صبيح |

